



جامعة الإسكندرية

كلية الآداب

معهد العلوم الاجتماعية

شعبة الخدمة الاجتماعية

دور الخدمة الاجتماعية في ظل برامج التغيير الهيكلي والإصلاح الاقتصادي لقطاع الأعمال العام في مصر

دراسة تحليلية مطبقة على بعض شركات
قطاع الأعمال العام بالإسكندرية

**The Role of Social Work in accordance with
Programmes of Structural Change and Economic
Reform of the Public Business Sector in Egypt**

*An analytical Study Applied on Some Public
Business Sector Companies in Alexandria*

رسالة مقدمة من
السيد السيد عبد العزيز عطية

لنيل درجة الماجستير في الآداب من معهد العلوم الاجتماعية

تخصص الخدمة الاجتماعية

إشراف

الأستاذ الدكتور /
محروس محمود على خليفة
إبراهيم عبد الهاشمي محمد
المليجي
أستاذ تنظيم المجتمع
و عميد المعهد العالي للخدمة الاجتماعية
بإسكندرية
الأستاذ الدكتور /
أستاذ السياسة الاجتماعية والتخطيط
ومدير معهد العلوم الاجتماعية
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

۲۰۰۸

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنْ أُرِيدُ إِلَّا إِخْلَامَ مَا أَسْتَطَعْتُهُ وَمَا تَمْ فِي قِبَلِي
إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكِّلْتُهُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُهُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الصَّدَقَةُ
الْعَظِيمَ
(هُودٌ : ٨٨)

شكر وتقدير

أحمد الله حمدأً كثيراً طيباً وأصلى واسلم على أشرف
الخلق أجمعين سيدنا ونبينا محمد (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

اللهم إني أحمدك حمد الشاكرين على إنجاز هذا العمل
العلمى المتواضع الذى ما كان ليظهر إلى النور إلا بفضل
أناس مدوا يد العون لى لإتمام هذا العمل، وأخص بالذكر
أستاذى الأستاذ الدكتور / محروس محمود خليفه أستاذ السياسة
الاجتماعية والتخطيط ومدير معهد العلوم الاجتماعية - كلية
الآداب - جامعة الإسكندرية، والذى أعجز عن أن أوفيه حقه
فيما قدمه لى من مساعدة ونصيحة وتوجيه، وأستاذى الأستاذ
الدكتور / إبراهيم عبد الهاوى المليجى أستاذ تنظيم المجتمع وعميد
المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالإسكندرية والذى شملنى
برعايته وتوجيهاته رغم ضيق وقته الثمين، فجزاهم الله عنى
خير الجزاء.

وأتقدم بخالص الشكر إلى الأستاذ الدكتور / عبد الله محمد
عبد الرحمن أستاذ ورئيس قسم الاجتماع كلية الآداب جامعة
الإسكندرية على قبول سيادته مناقشة هذه الرسالة رغم كثرة
أعبائه فجزاهم الله عنى خير الجزاء.

وأتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور / محمد
نبيل سعد سالم أستاذ التخطيط الاجتماعى وعميد المعهد العالى
للخدمة الاجتماعية بدمنهور لموافقة سيادته على قبول مناقشة
هذه الرسالة وتحمله مشقات السفر فجزاهم الله عنى خير
الجزاء.

ويشرفني أن أتقدم بواهر الشكر والامتنان إلى أسرتي بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالإسكندرية من أساتذتي أعضاء هيئة التدريس وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور/ السيد عبد الحميد عطية وكيل المعهد لشئون الطلاب

والأستاذة الدكتورة/ سلوى عثمان وكيلة المعهد لشئون الدراسات العليا

والأستاذ الدكتور/ سمير حسن منصور وكيل المعهد لشئون البيئة والأستاذ الدكتور/ أحمد مصطفى خاطر عميد المعهد العالي للخدمة الاجتماعية سابقاً كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذ الدكتور/ محمد محمود مهدي والأستاذ الدكتور/ محمد حلاوة والدكتور/ محمود عبد الرحمن والدكتور/ سامي زايد والمدرسين المساعدين والسادة أعضاء مكتب التدريب العملى وجميع العاملين كل لشخصه لما قدموه لى من مساعدة وعون فجزاهم الله عنى خير الجزاء.

ويسعدنى أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أساتذتي بقسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة الإسكندرية والسادة العاملين بقسم الدراسات العليا وأخص بالذكر الأستاذة/ سهام لتشجيعهم الدائم لى فجزاهم الله عنى خير الجزاء.

وأتقدم بواهر الشكر إلى معهد العلوم الاجتماعية بكلية الآداب جامعة الإسكندرية و العاملين به على ما قدموه لى من عون صادق وأخص بالشكر الأستاذة / أمال سكرتيرة المعهد.

ويطيب لى أن أتقدم بعميق الشكر للسادة رؤساء مجالس الإدارات، والسادة أعضاء اللجان النقابية بالشركات محل الدراسة، والسادة العاملين بالصندوق الاجتماعي للتنمية

بإسكندرية، والسادة العاملين بجمعية رجال أعمال إسكندرية
لتعاونهم الصادقة لى فى إتمام هذا العمل العلمي المتواضع
فجزاهم الله عنى خير الجزاء.

كما يسعدنى أن أتقدم بخالص الشكر والعرفان بالجميل إلى
كل من مد يد العون لى لإتمام هذا العمل العلمي المتواضع
وأخص بالذكر والدى رحمه الله الذى تدفعنى روحه دائما إلى
النجاح والتقدم وإلى والدى رحمها الله الأم الغالية المعطاءة التى
أفت حياتها لأجلى وآزرتني دائما فى مسيرة البحث العلمي
فكانا نعم الأب ونعم الأم فجزاهم الله عنى خير الجزاء وأسكنهم
فسيح جناته وإلى أسرتى الصغيرة المكونة من أخواتى الذين
يقفون دائما إلى جوارى فجزاهم الله عنى خير الجزاء.

وأسائل المولى سبحانه وتعالى أن يجعل هذا العمل العلمي
المتواضع عملاً متقبلاً وأن يكون سبباً أتوسل به إليه وأتقرب به
إلى نبينا محمد صلى الله عليه وسلم عسى أن يشمنى بشفاعته
يوم القيمة.

وأتمنى من الله تعالى أن يكون هذا العمل خالص لوجهه
الكريم إن كنت قد وفقت فيه، فهذا فضل من الله وإن كان غير
ذلك فالله تعالى الموفق إنه نعم المولى ونعم النصير

والله ولى التوفيق

الباحث

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	آية قرآنية
د	شكر وتقدير
و	فهرس المحتويات
ح	فهرس الملاحق
ط	فهرس الجداول
٢٧-١	<h2>الباب الأول</h2> <h3>الإطار النظري للدراسة</h3> <h4>الفصل الأول</h4> <h5>موضوع الدراسة</h5>
٢	أولاً: مشكلة الدراسة
٧	ثانياً: أهمية الدراسة
٨	ثالثاً: أهداف الدراسة
٩	رابعاً: تساؤلات الدراسة
٩	خامساً: مفاهيم الدراسة
١٧	سادساً: الموجهات النظرية
٢١	سابعاً: الدراسات السابقة
٦٦-٢٨	<h2>الفصل الثاني</h2> <h3>الخدمة الاجتماعية ودورها في التنظيم الصناعي كتنظيم اجتماعي</h3>
٢٩	- تمهيد
٢٩	أولاً: التنظيم الصناعي كتنظيم اجتماعي
٣٥	ثانياً: الخدمات الاجتماعية العمالية في التنظيم الصناعي
٤٢	ثالثاً: النقابات العمالية ودورها في التنظيم الصناعي
٤٧	رابعاً: الخدمة الاجتماعية ودورها في التنظيم الصناعي
٤٧	أ- الخدمة الاجتماعية ودورها في التنظيم الصناعي قبل تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتغيير الهيكلى ..

٥٢	ب- الخدمة الاجتماعية ودورها في التنظيم الصناعي بعد تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتغيير الهيكلى
٦٥ - تعقيب

تابع فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
١٣٣-٦٧	الفصل الثالث برامج التغيير الهيكلى والإصلاح الاقتصادى لقطاع الأعمال العام - تمهيد
٦٨
٦٩	أولاًً: ماهية برامج التغيير الهيكلى والإصلاح الاقتصادى وأهدافها.....
٨٣	ثانياً: السياسات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة ببرامج التغيير الهيكلى والإصلاح الاقتصادى.....
٨٧	ثالثاً: التحديات التى تواجه برامج التغيير الهيكلى والإصلاح الاقتصادى لمؤسسات قطاع الأعمال العام
٩٥	رابعاً: الآثار الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة ببرامج التغيير الهيكلى والإصلاح الاقتصادى لمؤسسات قطاع
٨٩	الأعمال العام.....
٩٥	خامساً: آليات تعامل الدولة مع الآثار الاجتماعية والاقتصادية لبرامج التغيير الهيكلى والإصلاح
١٣٢	الاقتصادى فى مؤسسات قطاع الأعمال العام.....
١٤٠-١٣٤	- تعقيب.....
الباب الثانى نتائج الدراسة الميدانية الفصل الرابع التصميم المنهجى للدراسة - نوع الدراسة والمنهج المستخدم - الأساليب والأدوات المستخدمة فى الدراسة 	

١٣٧	- ٣ مجالات الدراسة
١٣٧	أ- المجال البشري
١٣٨	ب- المجال المكاني
١٤٠	ج- المجال الزمني

تابع في رسالات المحتويات

الصفحة	الموضوع
	الفصل الخامس
١٩٦-١٤١	مناقشة وتحليل نتائج الدراسة الميدانية
١٤٢	أولاً: تحليل النتائج الخاصة بالفرق بين عينتى الدراسة من القيادات والعمال وفقاً للبيانات الديموغرافية في التنظيمات الصناعية
١٤٧	ثانياً: تحليل النتائج الخاصة بالفرق بين استجابات عينتى الدراسة من القيادات والعمال وفقاً للآثار الاجتماعية للشخصية
١٦١	ثالثاً: تحليل النتائج الخاصة بالفرق بين استجابات عينتى الدراسة من القيادات والعمال وفقاً لتأثير الشخصية على الخدمات الاجتماعية العمالية
١٨٢	رابعاً: تحليل النتائج الخاصة بالفرق بين استجابات عينتى الدراسة من القيادات والعمال وفقاً لدور الخدمة الاجتماعية في مؤسسات قطاع الأعمال العام في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي
٢٠٨-١٩٧	خاتمة الدراسة
١٩٨	أولاًً: النتائج العامة للدراسة
٢٠١	ثانياًً: تصور مقترح للممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في ظل برامج التغيير الهيكلي والإصلاح الاقتصادي في مؤسسات قطاع الأعمال العام
٢٣٢-٢٠٩	مراجع الدراسة
٢١٠	أولاًً: المراجع العربية
٢٢٤	ثانياًً: المراجع الأجنبية
٢٣٢	ثالثاً: موقع الإنترنت
٢٦٣-٢٣٣	ملاحق الدراسة

٢٩٤-٢٦٤	جداول الدراسة ملخصات الدراسة	
٥-١	أولا: الملخص باللغة العربية
٥-١	ثانيا: الملخص باللغة الإنجليزية
١-٥	

فهرس الملاحق

الصفحة	العنوان	م
٢٣٤	يوضح بياناً بأسماء السادة المحكمين لاستمارتى الدراسة.....	ملحق رقم (١)
٢٣٥	يوضح استمارة الاستبيان الخاصة بالقيادات في التنظيمات الصناعية ..	ملحق رقم (٢)
٢٤٥	يوضح استمارة الاستبار الخاصة بالعمال في التنظيمات الصناعية	ملحق رقم (٣)
٢٥٥	بيان بمؤشرات أداء قطاع الأعمال العام في مصر حتى عام ٢٠٠٧	ملحق رقم (٤)
٢٥٦	بيان بالشركات التي بيعت لمستثمر رئيسي في مصر حتى عام ٢٠٠٧ ..	ملحق رقم (٥)
٢٥٧	بيان بالشركات التي بيعت بنسبةأغلبية في البورصة المصرية حتى عام ٢٠٠٧	ملحق رقم (٦)
٢٥٨	بيان بالشركات التي بيعت بنسبة أقلية في البورصة المصرية حتى عام ٢٠٠٧	ملحق رقم (٧)
٢٥٩	بيان بالشركات التي بيعت لاتحادات العاملين المساهمين في مصر حتى عام ٢٠٠٧	ملحق رقم (٨)
٢٦٠	بيان بالشركات التي تم تصفيفتها (أو تحت التصفيفية) في مصر حتى عام ٢٠٠٧ ..	ملحق رقم (٩)
٢٦١	يوضح عدد العاملين بقطاع الأعمال العام والقطاع العام حسب النشاط الاقتصادي في مصر حتى عام ٢٠٠٧	ملحق رقم (١٠)
٢٦٢	يوضح توزيع المنشآت الصناعية في محافظة الإسكندرية (عدد المنشآت) حتى عام ٢٠٠٧	ملحق رقم (١١)
٢٦٣	ملحق رقم (١٢): يوضح توزيع المنشآت الصناعية في محافظة الإسكندرية (عدد العمال) حتى عام ٢٠٠٧	ملحق رقم (١٢)
٢٦٤	يوضح تطور حجم قوة العمل والبطالة في مصر خلال الفترة (٢٠٠٧ - ١٩٥٧)	ملحق رقم (١٣)

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
٢٦٦	التوزيع النسبي للمبحوثين بمجتمع الدراسة من العمال والقيادات وفقا للبيانات الديموغرافية	جدول رقم (١)
٢٦٨	الفروق بين استجابات عينتى الدراسة حول الآراء فى بعض القضايا المتعلقة بالشخصية والأوزان المرجحة	جدول رقم (٢)
٢٦٩	الفروق بين استجابات عينتى الدراسة حول الآراء فى المستفيد من تطبيق الشخصية والأوزان المرجحة	جدول رقم (٣)
٢٧٠	الفروق بين استجابات عينتى الدراسة حول الآراء فى أهداف الشخصية والأوزان المرجحة.	جدول رقم (٤)
٢٧١	الفروق بين استجابات عينتى الدراسة حول الآراء فى الوسيلة المناسبة لتطبيق الشخصية والأوزان المرجحة	جدول رقم (٥)
٢٧٢	الفروق بين استجابات عينتى الدراسة حول الآراء فى الصعوبات التى واجهت تطبيق الشخصية والأوزان المرجحة	جدول رقم (٦)
٢٧٣	الفروق بين استجابات عينتى الدراسة حول الآراء فى الآثار الإيجابية التى نتجت عن تطبيق الشخصية والأوزان المرجحة	جدول رقم (٧)
٢٧٤	الفروق بين استجابات عينتى الدراسة حول الآراء فى الآثار السلبية التى نتجت عن تطبيق الشخصية والأوزان المرجحة	جدول رقم (٨)
٢٧٥	الفروق بين استجابات عينتى الدراسة حول الآراء فى دور الدولة فى التقليل من الآثار السلبية لتطبيق الشخصية والأوزان المرجحة	جدول رقم (٩)
٢٧٦	الفروق بين استجابات عينتى الدراسة حول الآراء فى نوعية الخدمات الاجتماعية التي تقدم للعمال فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والأوزان المرجحة	جدول رقم (١٠)
٢٧٧	الفروق بين استجابات عينتى الدراسة حول الآراء فى نوعية الخدمات الصحية التى تقدم للعمال فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والأوزان المرجحة	جدول رقم (١١)
٢٧٨	الفروق بين استجابات عينتى الدراسة حول الآراء فى نوعية الخدمات الثقافية والتعليمية التى تقدم للعمال فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والأوزان المرجحة ...	جدول رقم (١٢)
٢٧٩	الفروق بين استجابات عينتى الدراسة حول الآراء فى نوعية الخدمات الصحة والسلامة المهنية التى تقدم للعمال فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والأوزان المرجحة	جدول رقم (١٣)
٢٨٠	الفروق بين استجابات عينتى الدراسة حول الآراء فى نوعية خدمات النقل والمواصلات التى تقدم للعمال فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والأوزان المرجحة	جدول رقم (١٤)

٢٨١	الفروق بين استجابات عينتى الدراسة حول الآراء فى نوعية الخدمات الترويجية التي تقدم للعمال فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والأوزان المرجحة	جدول رقم (١٥)
٢٨٢	الفروق بين استجابات عينتى الدراسة حول الآراء فى نوعية الخدمات الاقتصادية التي تقدم للعمال فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والأوزان المرجحة	جدول رقم (١٦)
٢٨٣	الفروق بين استجابات عينتى الدراسة حول الآراء فى نوعية خدمات الإسكان التي تقدم للعمال فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والأوزان المرجحة	جدول رقم (١٧)

تابع فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
٢٨٤	الفروق بين استجابات عينتى الدراسة حول الآراء فى نوعية الخدمات الخاصة بالتغذية التي تقدم للعمال فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والأوزان المرجحة	جدول رقم (١٨)
٢٨٥	الفروق بين استجابات عينتى الدراسة حول الآراء فى نوعية خدمات التدريب ورفع كفاءة أداء العمال التي تقدم للعمال فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والأوزان المرجحة	جدول رقم (١٩)
٢٨٦	الفروق بين استجابات عينتى الدراسة حول الآراء فى المعوقات وراء عدم تقديم الخدمات الاجتماعية العمالية بعد تطبيق الخصخصة فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والأوزان المرجحة	جدول رقم (٢٠)
٢٨٧	الفروق بين استجابات عينتى الدراسة حول الآراء فى الدور الذى مازالت تقوم به الخدمة الاجتماعية بعد تطبيق الخصخصة فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والأوزان المرجحة	جدول رقم (٢١)
٢٨٨	الفروق بين استجابات عينتى الدراسة حول الآراء فى أهداف الخدمة الاجتماعية بعد تطبيق الخصخصة فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والأوزان المرجحة	جدول رقم (٢٢)
٢٨٩	الفروق بين استجابات عينتى الدراسة حول الآراء فى المعوقات التي تحول دون أن يكون للخدمة الاجتماعية دور فى الشركة بعد تطبيق الخصخصة فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والأوزان المرجحة	جدول رقم (٢٣)
٢٩٠	الفروق بين استجابات عينتى الدراسة حول الآراء فى دور الخدمة الاجتماعية فى رفع كفاءة الخدمات الاجتماعية العمالية بعد تطبيق الخصخصة فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والأوزان المرجحة	جدول رقم (٢٤)
٢٩١	الفروق بين استجابات عينتى الدراسة حول الآراء فى المعوقات التي لا تجعل للخدمة الاجتماعية دور فى رفع كفاءة الخدمات الاجتماعية العمالية بعد تطبيق الخصخصة فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والأوزان المرجحة	جدول رقم (٢٥)
٢٩٢	الفروق بين استجابات عينتى الدراسة حول الآراء فى دور الخدمة الاجتماعية فى رفع كفاءة النقابات العمالية بعد تطبيق الخصخصة فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والأوزان المرجحة	جدول رقم (٢٦)
٢٩٣	الفروق بين استجابات عينتى الدراسة حول الآراء فى المعوقات التي لا تجعل	جدول رقم (٢٧)

٢٩٤	<p>للخدمة الاجتماعية دور فى رفع كفاءة النقابات العمالية بعد تطبيق الخخصصة فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والأوزان المرجحة</p> <p>الفروق بين استجابات عينتى الدراسة حول الآراء فى الأدوار التى يجب أن تقوم بها الخدمة الاجتماعية بعد تطبيق الخخصصة فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والأوزان المرجحة</p>	جدول رقم (٢٨)
-----	---	---------------

مقدمة

تعد قضية الخصخصة إحدى قضايا العصر الحديث، وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بمركز الصدارة في الاقتصاد العالمي وانتعاش الفكر الرأسمالي، فقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي واتجاه معظم دول أوروبا الشرقية إلى تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي إلى رؤية الخصخصة على اعتبار أنها وسيلة سريعة للسير نحو اقتصاد السوق وجذب رؤوس الأموال من الغرب.

وقد سارت كثيرون من الدول النامية إلى السير في طريق الخصخصة وذلك للتخلص من المشروعات الخاسرة ورغبتها في توفير نموذج اقتصادي يوفر الكفاءة والفعالية في الإدارة.

وقد كانت مصر من بين الدول النامية التي طبقت سياسة الخصخصة في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي اعتباراً من عام ١٩٩١، ويتضح الاتجاه نحو الخصخصة في مصر من خلال تطبيقها لسياسة الانفتاح الاقتصادي والأسواق والمناطق الحرة وقوانين الاستثمار؛ حيث إن التحول من النظام الاشتراكي في ظل اقتصاد مخطط مركزياً إلى نظام رأسمالي في ظل اقتصاد السوق أدى إلى اختلاف اتجاهاتها الاجتماعية؛ إذ تختلف اتجاهات الرعاية الاجتماعية تبعاً لاختلاف الأيديولوجيات بين الدول واختلاف بنائها الاجتماعي؛ وبالتالي ارتبط هذا التحول في مصر بتحول في دور الدولة ومسئوليتها عن الرعاية الاجتماعية وسياسة الهيمنة على إنتاج الخدمات الاجتماعية وفقاً لدعوى الإصلاح التي تبنتها الدولة في يوليو ١٩٥٢.

ولقد تبنت الحكومة المصرية منذ أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات لهذه التغيرات الاقتصادية العالمية وقامت بوضع سياسة اقتصادية مبنية على التحول الليبرالي وتحجيم نشاط الدولة في بعض الأنشطة وبرامج الرعاية الاجتماعية بما يعني تبنيها للاقتصاد الحر الذي يطلق آليات السوق وتوسيع نطاق المنافسة وتشجيع القطاع الخاص على المبادرة والاشتراك بصورة أكبر في إشباع حاجات المواطنين بما يعني تخفيف معدلات الإنفاق العام وتحرر القطاع الإداري وتحويل بعض الشركات الخاسرة في القطاع العام إلى القطاع الخاص.

وإذا كانت قطاعات الرعاية الاجتماعية جزءاً من نسق الرعاية الاجتماعية الشامل وما يرتبط به من خدمات فإنها ظلت وليدة أيديولوجية دولة الرعاية الاجتماعية التي ارتبطت بالإصلاح الاجتماعي بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ فإن مهنة الخدمة الاجتماعية ذات دور مهم وفعال في توفير أساليب تقديم الخدمات، واعتبرت مهام المهنة وأهدافها بمثابة الفلسفة الموجهة للممارسة المهنية؛ حيث إن معظم هذه البرامج والأدوار التي تمارسها الخدمة الاجتماعية تستفيد منها الطبقات الفقيرة والمحرومة في المؤسسات الحكومية خصوصاً في برامج الخدمات العامة.

وتملّك مهنة الخدمة الاجتماعية جهداً كبيراً يتمثل في مقابلة الأفراد وتنعهد بإحداث التغير الاجتماعي على الرغم من أن الموقف المهني يظهر من خلال المشاركة القوية للأخصائيين الاجتماعيين في التعامل مع الفرد والمجتمع ومحاولة تحقيق التوافق بينهما واستخدام برامج لإحداث ذلك التوافق رغم التحديات التي تواجههم في حياتهم.

وتأسيساً على حقيقة تفاعل المهنة بصفة أساسية مع الإنسان بكل ما له من حقوق وما عليه من واجبات؛ فإن مهنة الخدمة الاجتماعية يمكنها أن تقوم بدور في مواجهة التغيرات سواء أكانت اقتصادية أم الاجتماعية المصاحبة للتغيرات العالمية وخاصة التغيرات المرتبطة بسياسة الخصخصة.

وبالتالي فإن ممارسة الخدمة الاجتماعية في ظل نشاط المؤسسات الاجتماعية الخاصة يصبح أمراً مقبولاً وخصوصاً أنه قد يصلح في حالة التنظيمات العمالية لوجود مقابل مادي للخدمات الاجتماعية في تلك التنظيمات؛ حيث إن ممارسة الخدمة الاجتماعية في المؤسسات التي تستهدف الربح شكل من أشكال الممارسة المهنية المعترف بها والواسعة الانتشار في المجتمعات الغربية حتى منذ البدايات الأولى لمهنة الخدمة الاجتماعية والأداء المهني للأخصائي الاجتماعي في المؤسسات التي تستهدف الربح.

وتعد مهنة الخدمة الاجتماعية ذات فاعلية في التدخل لمواجهة ظاهرة ما لها من نماذج ومداخل وإستراتيجيات - خاصة - في المجال العمالى والتى ساعدت الباحث على دراسته خلال تحليل واقع الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في المجال العمالى وتحديد الصعوبات التي تواجهها وصولاً إلى وضع تصور مقتراح للممارسة المهنية في التنظيم الصناعي.

وعلى ضوء ما سبق اشتملت هذه الدراسة على مقدمة وبابين وخاتمة؛ حيث جاء الباب الأول بعنوان الإطار النظري للدراسة لمعالجة القضايا النظرية المرتبطة بموضوع الدراسة وانطوى على ثلاثة فصول؛ الفصل الأول بعنوان موضوع الدراسة، والفصل الثاني بعنوان التنظيم الصناعي كتنظيم اجتماعى، والفصل الثالث بعنوان برامج التغيير الهيكلى والإصلاح الاقتصادى لقطاع الأعمال العام، أما الباب الثانى فجاء بعنوان نتائج الدراسة الميدانية واحتوى على فصلين؛ الفصل الرابع بعنوان الإجراءات المنهجية للدراسة، أما الفصل الخامس فجاء بعنوان مناقشة وتحليل نتائج الدراسة الميدانية، وأخيراً خاتمة الدراسة والتى تضمنت استخلاصات لأهم نتائج الدراسة، وعرض تصور مقتراح لدور الخدمة الاجتماعية في ظل برامج التغيير الهيكلى والإصلاح الاقتصادى لقطاع الأعمال العام، وقد انطوت تلك الدراسة على مجموعة من الملحق؛ ومنها ملحق خاص بأسماء السادة الممكين لاستمارتى الدراسة، وملحقان خاصان باستمارتى الدراسة، وملحق خاص بمؤشرات أداء قطاع الأعمال العام في مصر في عام ٢٠٠٧، وملحق خاص بالشركات التي بيعت لمستثمر رئيسي حتى عام ٢٠٠٧، وملحق خاص بالشركات التي بيعت بنسبة أغلبية في البورصة حتى عام ٢٠٠٧، وملحق خاص بالشركات التي بيعت بنسبة أقلية بالبورصة حتى عام ٢٠٠٧، وملحق خاص بالشركات التي بيعت لاتحاد العاملين المساهمين حتى عام ٢٠٠٧، وملحق خاص بالشركات التي تم تصفيتها حتى عام ٢٠٠٧، وملحق خاص يوضح أعداد العاملين بقطاع الأعمال العام والقطاع العام حتى عام ٢٠٠٧، وملحق خاص بتوزيع المنشآت الصناعية بمحافظة الإسكندرية وفق عدد العمال حتى عام ٢٠٠٧، وملحق خاص بجدوى الدراسة.